تعدد مجالس السماع
وأثره في الرواية

إعداد الدكتور

عيسى محمد عيسى شحاته

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

في جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأمينه على وحيه، وصفيه من خلقه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

لا شك أن السنة المطهرة هي المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله تعالى، وهذا أمر أجمع عليه علماء الأمة قديمًا وحديثًا، لم يخالف في ذلك إلا من لا حظّ له في الإسلام، نسأل -عز وجل- السلامة.

ولا يزال الباحثون في كل عصر ومصر يلتفون حول مائدة السنة المباركة، ينهلون من خيراتها، ويقتطفون من ثمارها، ويشربون من عذوبتها، ولما كان للسنة النبوية هذه المكانة العظيمة، عرف السلف الصالح للسنة قدرها، فرعوها حق رعايتها، وحفظوها في الصدور، وأودعوها سويداء القلوب، ودونوها في المصنفات والكتب، وحكموها في شؤونهم.

ومن مظاهر رعاية السنة المطهرة عند المتقدمين السباق في حفظها عن طريق مجالس سماع طلاب العلم عن شيوخهم وحفظ مروياتهم.

قال القاضي عياض[1] المالكي رحمه الله تعالى: وَرَحِمَ اللَّهُ سَلَفَنَا

(١) هو: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض القاضي العلامة عالم المغرب، أبو الفضل: مولده في سنة ست وسبعين وأربعمائة وأصله أندلسي، وله كتاب "الشفاء في شرف المصطفى" وكتاب "ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك" وكتاب "العقيدة" وغيرها...، توفي القاضي عياض مغربًا عن وطنه في وسط سنة أربع وأربعين وخمسمائة. قال ولده محمد: توفي في ليلة الجمعة نصف الليلة التاسعة من جمادى الآخرة ودفن بمراكش.
تذكرة الحفاظ طبقات الحفاظ للذهبي (٤/ ٦٧) وما بعدها.

مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَرْضِيِّينَ، وَالْأَعْلَامِ السَّابِقِينَ، وَالْقُدْوَةِ الصَّالِحِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَفُقَهَائِهِمْ، قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، فَلَوْلَا اهْتِبَالُهُمْ بِنَقْلِهِ، وَتَوَفُّرُهُمْ عَلَى سَمَاعِهِ وَحَمْلِهِ، وَاحْتِسَابُهُمْ فِي إِذَاعَتِهِ وَنَشْرِه، وَبَحْثُهُمْ عَنْ مَشْهُورِهِ وَغَرِيبِهِ، وَتَنْخِيلُهُمْ لِصَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، لَضَاعَتِ السُّنَنُ وَالْآثَارُ وَلَاخْتَلَطَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَبَطَلَ الِاسْتِنْبَاطُ وَالِاعْتِبَارُ (١).

وكان لمجالس الحديثِ من الهيبة والإجلال والعناية ما يطول شرحُهُ، حتى إن الإمام مالكاً ــ رحمه الله ــ كان إذا أراد الجلوس للتحديث استأذن جلساءهُ ودخلَ مغتسلَهُ، ثم خرجَ إليهم متطيّبا، وجلس على المنصّة خاشعاً، ولم يزل البخورُ في المجلسِ حتى يفرغَ من التحديث (٢).

ويقول الشيخ المعلمي(٣): وكان كثير من الناس يُحْضِرون أولادهم مجالس السماع في صغرهم؛ ليتعودوا ذلك، ثم يكبر أحدهم فيأخذ في السماع في بلده، ثم يسافر إلى الأقطار، ويتحمل السفر الطويل والمشاق الشديدة، وقد لا يكون معه إلا جراب من خبز يابس يحمله على ظهره، يصبح فيأخذ كسرة ويبلها بالماء ويأكلها، ثم يغدو للسماع، ولهم في هذا قصص كثيرة، فلا يزال أحدهم يطلب ويكتب إلى أن تبلغ سنه الثلاثين

(١)الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص: ٧).

(٢)عقد القاضي عياض لذلك بابا بعنوان: صفة مجلس مالك للعلم. راجع ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ١٣).

(٣) أبو عبد الله عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر المعلمي العتمي اليماني، ينسب إلى بني المعلم من بلاد عتمة باليمن، ولد في أول سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة بقرية المحاقرة، وله العديد من المؤلفات والتحقيقات، من أشهرها التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، وبعد حياة حافلة بخدمة العلم ونشر السنة والذب عن حياضها والرد على أهل البدع والأهواء، توفي الشيخ صبيحة يوم الخميس السادس من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة وستة وثمانين من الهجرة النبوية، عن عمر يناهز ثلاثاً وسبعين سنة، حيث أدى صلاة الفجر في المسجد الحرام. ينظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٣٤٢).

أو نحوها، وكون أمنيته من الحياة أن يقبله علماء الحديث، ويأذنوا للناس أن يسمعوا منه، وقد عَرَفَ أنهم إن اتهموه في حديث واحد أسقطوا حديثه، وضاع مجهوده طول عمره، وربح سوء السمعة واحتقار الناس...[1]

ـ الدراسات السابقة:

بعد البحث عن دراسات سابقة حول هذه الفكرة (تعدد مجالس السماع ...) لم أجد في حدود اطلاعي مَنْ أفرد هذا الموضوع بالدراسة.

ـ خطة البحث: يتكون هذا البحث من مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة، ثم الفهارس.

ـ أما المقدمة: ذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الدراسة.

ـ المطلب الأول: مفهوم مصطلحات البحث.

ـ المطلب الثاني: أثر تعدد مجلس السماع في الرواية.

ـ المطلب الثالث: مجلس السماع وزيادة الثقة.

ـ الخاتمة: ذكرت فيها أهم نتائج الدراسة.

ـ الفهارس: فهرس للمصادر والمراجع، وآخر لمحتويات البحث.

ـ منهج الدراسة.

أولاً: استخدمت في هذه الدراسة العرض النظري للمسألة، ثم ضرب الأمثلة التطبيقية، حيث استعرضت المباحث السابقة في خطة البحث بالدراسة مستعيناً في ذلك بنصوص القرآن الكريم، ومصادر السنة المطهرة المسندة وغيرها، من كتب أصول الحديث، والعلل، والسؤالات، والتخريج، وتراجم الرواة، والشروح، والبحوث المعاصرة، وكذلك كتب اللغة والمعاجم، وغيرها مما يخدم الدراسة في مسائل

(١)الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة(ص: ٩١).

البحث المتعددة.

ثانياً: عزوت الآيات القرآنية التي وردت في البحث إلى مواضعها في المصحف الشريف بذكر اسم السورة، ورقم الآية في الهامش بين معقوفتين هكذا [...].

ثالثاً: أما الأحاديث التي أوردتها في البحث فخرجتها من مصادرها الأصلية من كتب السنة المسندة، وذلك بذكر اسم الكتاب، واسم الباب، ورقم الجزء ورقم الصفحة، وأقدم في التخريج الصحيحين نظراً لرتبتهما في الصحة، ثم الأقدم وفاة، كما أني أقدم في التخريج من ذكرت لفظه، وأما الأحاديث التي كانت خارج الصحيحين قمت بدراسة إسنادها والحكم عليها، وهي قليلة جداً.

رابعاً: قمت بعرض أقوال العلماء فيما يخدم المسألة، وعلقت عليها عند الحاجة، والتزمت عند النقل من أي مرجع، أو الاستفادة منه الإشارة إلى رقم الجزء والصفحة ووضعته بين قوسين هكذا(...)،علماً بأنني ذكرت طبعات المراجع والمصادر مرتبة على حروف المعجم في الفهرس خشية الإطالة، وما ورد في الهامش من توثيق المرجع برمز حرف (ت) إنما هو اختصار لكلمة تحقيق، كما أن الرمز بحرف(ط)إنما هو اختصار لكلمة طبعة.

خامساً: ترجمت للأعلام بإيجاز، وذلك عند ذكر العلم لأول مرة فقط، حتى لا يطول البحث، وضبطت ما يحتاج إلى ضبطه.

سادساً: بينت المفردات الغريبة التي وردت في بعض الأحاديث، أو غيرها من النصوص، وعرفت بالمصطلحات أثناء عرض المطلب، مستعيناً في ذلك بكتب غريب الحديث وشروحه، ومعاجم اللغة، وكتب التعريفات. والله عز وجل أسال أن ينفع بما كتبت، وأن يتقبله خالصَا لوجهه الكريم.

المطلب الأول:

(مفهوم مصطلحات البحث)

بالنظر في عنوان هذا البحث نجده يتكون من ثلاثة مصطلحات رئيسة وهي:(مجلس ــ وسماع ــ ورواية). وحتى نتمكن من معرفة المقصود من هذا التركيب جملة، نعرض لكل مصطلح بالتحليل على حده، ثم ننظر إلى عموم التركيب بعد تحليل جميع مفرداته، والمراد به عند المحدثين، ثم نعرج بعد ذلك إلى أهم فوائد هذه المجالس(مجالس السماع).

أولاً: المجلس.

ــ المجلس في اللغة:

كلمة الْمَجْلِسُ، بِفَتْحِ الْمِيمِ وكَسْرِ اللَّامِ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ بِمَعْنَى الْجُلُوسِ، وهو من الفعل(جَلَسَ) يَجْلِسُ بِالْكَسْرِ جُلُوسًا، وَأَجْلَسَهُ غَيْرُهُ وَقَوْمٌ جُلُوسٌ. وَرَجُلٌ جُلَسَةٌ بِوَزْنِ هُمَزَةٍ: أَيْ كَثِيرُ الْجُلُوسِ. وَ(الجِلْسَةُ) بِالْكَسْرِ: الْحَالَةُ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْجَالِسُ، وَجَالَسَهُ فَهُوَ جِلْسُهُ وَجَلِيسُهُ، كَمَا تَقُولُ: خِدْنُهُ وَخَدِينُهُ، وَتَجَالَسُوا فِي الْمَجَالِسِ.(١)

وجَلَسَ يَجْلِسُ جُلوساً، بالضَّمِّ، ومَجْلَساً، كمَقْعَدٍ، وَمِنْه الحَدِيث: إِذا أَبَيْتُمْ إلاَّ المَجْلَسَ فأَعْطُوا الطَّرِيقَ حقَّه.(٢)

أذا المجلس معناه: المقعد، وهو المكان الذي يعد للجلوس فيه.

---

(١) مختار الصحاح (ص: ٥٩)، بتصرف.

(٢) تاج العروس(١٥/ ٥٠٦)، والحديث جزء من حديث أخرجه البخاري في كِتَاب الِاسْتِئْذَانِ: باب بدء السلام (٨/٥١)، ومسلم في كتاب اللِّبَاسِ وَالزِّينَةِ: بَاب النَّهْيِ عَنِ الْجُلُوسِ فِي الطُّرُقَاتِ وَإِعْطَاءِ الطَّرِيق حَقَّهُ (٣/ ١٦٧٥).

ـ المجلس عند المحدثين:

درج المحدثون على عقد مجالس التحديث(سواء كانت للسماع، أو الإملاء، أو غيرهما)، إذ إن هذه المجالس كانت من أسباب حفظ السنة النبوية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم حدد مقراً يجتمع فيه بالصحابة لتعليمهم دينهم منذ عهد الدعوة السرية، فكان يلتقي بهم في دار الأرقم(١). وكانت داره منتدى يجتمع فيه المسلمون، ويعبدون الله سرا، ويلقنهم النبي صلّى الله عليه وسلّم الإسلام وأصوله، ويتعهّدهم بالتربية حتى كوّن منهم أناسا يستهينون بكل الآلام والبلاء في سبيل دينهم وعقيدتهم، وكان من يريد الإسلام يأتي إليها مستخفياً خشية أن يناله أذى قريش، وكانت هذه الدار عند الصفا(٢).

ومكث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وأصحابه في هذه الدار حتى أسلم الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاستعلنوا بعبادتهم وراغموا أهل مكة، وأذلوهم، وقد أعطى رسول الله الأرقم دارا بالمدينة، ولعل هذا مكافأة له على ما أدته داره بمكة من خدمة جليلة للإسلام في أول عهده، فلله هذه الدار التي فاقت أعظم مدارس العالم، وجامعات الدنيا، وخرّجت أعظم رجال عرفهم التاريخ، ولا تزال هذه الدار مفخرة خالدة للأرقم، وشذى يتضوّع إلى يوم القيامة (٣).

---

(١) الأرقم بن أبي الأرقم بن أسد الزهري، واسم أبي الأرقم عبد مناف، وهو الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مستخفياً في داره عند الصفا يوم دخل عليه عمر بن الخطاب فأسلم، كنيته أبو عبد الله، مات يوم مات أبو بكر الصديق، توفي سنة ثلاث وخمسين في أيام معاوية رضي الله عنه، وهو ابن خمس وثمانين سنة، وقيل غير ذلك، ودفن بالبقيع.
ينظر: مشاهير علماء الأمصار(ص: ٥٧)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم(٣٢٢/١).

(٢) راجع المصدرين السابقين.

(٣) السيرة النبوية على ضوء القرآن والسنة (٢٨٩/١) د/محمد أبو شهبة، والرحيق المختوم (ص:٨٠) للمباركفوري.

هذا ما كان بمكة المكرمة، ولما انتقل الرسول- صلّى الله عليه وسلّم - للمدينة المنورة أصبح المسجد هو المكان المعهود للتربية والتعليم والفتوى.. الخ. وعندما قويت شوكة الإسلام لم يكن هناك مكان معين للتعليم، بل كان النبي صلى الله عليه وسلم يفقه أصحابه في كل حين وآنٍ، في الطريق والمنازل وفي الأسواق، وحال إقامته وسفره، وفي حال السلم والحرب، وكان الصحابة لا يكادون يفارقونه، وكانوا يتسابقون لحضور مجالسه صلى الله عليه وسلم.

فمن أهم وظائف دار الأرقم: ــ أنها ملتقى يتيح للنبي الكريم صلى الله عليه وسلم تعليم أصحابه رضي الله عنهم ما يقربهم إلى الله، وأن يقيموا الصلاة فيها بطمأنينة، ولذا كان سعيد بن زيد[1] رضي الله عنه يقول: اسْتَخْفَيْنَا بِالإِسْلامِ سَنَةً، مَا نُصَلِّي إِلا فِي بَيْتٍ مُغْلَقٍ، أَوْ شِعْبٍ خَالٍ، يَنْظُرُ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ. [2]

والأصل في اتخاذ المجلس أيضاً ما روي عن أبي واقد الليثي ــ رضي الله عنه ــ قال: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- جَالِسٌ فِي المَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ إِذْ أَقْبَلَ نَفَرٌ ثَلاَثَةٌ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَذَهَبَ وَاحِدٌ، فَلَمَّا وَقَفَا عَلَى مَجْلِسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سَلَّمَا، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَأَدْبَرَ ذَاهِبًا، فَلَمَّا فَرَغَ

(١) سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزّى العدويّ. أحد العشرة المشهود لهم بالجنّة، وأمّه فاطمة بنت بعجة بن مليح الخزاعيّة، كانت من السّابقين إلى الإسلام، توفي بالعقيق، فحمل إلى المدينة، وذلك سنة خمسين، وقيل: إحدى وخمسين. وقيل: سنة اثنتين وعاش بضعا وسبعين سنة، وزعم الهيثم بن عديّ أنه مات بالكوفة، وصلّى عليه المغيرة بن شعبة، قال: وعاش ثلاثا وسبعين سنة.

ينظر: أسد الغابة ط العلمية (٤٧٦/٢)،الإصابة في تمييز الصحابة (٨٧/٣).

(٢)أنساب الأشراف للبلاذري (١/ ١١٦).

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ، أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَآوَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ».(١)

هذا الحديث يبين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجلس في المسجد النبوي لأصحابه، ويجلسون إليه حلقة فيعلمهم القرآن والحكمة ويعظهم ويرشدهم، فجاء هؤلاء الثلاثة من طرف المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في حلقته، فأقبل اثنان وذهب الثالث، ودخل أحد الاثنين في الحلقة فسد فرجة، وجلس الآخر خلف الحلقة، فلما فرغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم من درسه أراد أن يعرف القوم بصنيع الثلاثة؛ ليعلموا حكم عمل كل واحد منهم في الشرع، فبين لهم أن الأول نال الأجر والمدح بإقباله على مجلس العلم وسده الفرجة، وأن الثاني سلم من الذم، ولم يكن له من الأجر ما للأول، وأن الثالث حرم من الأجر، وتحمل الملامة.(٢)

ويستفاد من الحديث السابق ما يلي:

أولاً: أن من آداب المجالس العلمية وغيرها أن يجلس القادم حيث ينتهي به المجلس، ويشمل ذلك النوادي الأدبية، والمساجد، والمجتمعات العامة أو الخاصة، كما ترجم له البخاري ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أثنى على من جلس خلف الحلقة ولم يزاحم غيره.

ثانياً: أن مجالس العلم هي مجالس الخير ورياض الجنة، من جلس إليها كان في كنف الله تعالى، وفاز برضوانه، وآواه الله تعالى إليه.

---

(١) صحيح البخاري كتاب العلم: بَاب مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ المَجْلِسُ، وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا(١/ ٢٤)، وكتاب الصلاة: بَاب الحِلَقِ وَالجُلُوسِ فِي المَسْجِدِ(١/١٠١)، صحيح مسلم كتاب السلام: بَاب مَنْ أَتَى مَجْلِسًا فَوَجَدَ فُرْجَةً فَجَلَسَ فِيهَا وَإِلَّا وَرَاءَهُمْ (٤/ ١٧١٣).

(٢) مجالس التذكير من حديث البشير النذير (ص: ٦٦).

ثالثاً: أنه يستحب لمن وجد فرجة في الحلقة أن يجلس فيها، والمطابقة في قَوله: وأما الآخر فجلس خلفهم.(١)

رابعاً: يضاف إلى ما سبق أنه إذا حضر الشيخ مجْلِس التحديث فليجلس بهيبة ووقار مُتَمَكنًا، بعد أَن يتطيب ويتطهر ويسرح لحيته، ويفتتح الْمجْلس بالثناء على الله تعالى، وَكَذَلِكَ بِالصَّلَاةِ على النبي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، وَدُعَاء يَلِيق بِالْحَال، بعد قِرَاءَة شيئ من الْقُرْآن، ويختمه بِالدُّعَاءِ لَهُ، ولوالديه، ولمشايخه، والحاضرين وَالْمُسْلِمين.

قال ابن دقيق العيد: وَرُوِيَ عَن مَالك رَحمَه الله أَنه كَانَ يغْتَسل للْحَدِيث ويتبخر ويتطيب، فَإِن رفع أحد صَوته فِي مَجْلِسه زبره(٢)، وَقَال الله تَعَالَى:{يَا أَيهَا الَّذين آمنُوا لَا ترفعُوا أَصْوَاتكُم فَوق صَوت النَّبِي}(٣)، وليقبل على الْقَوْم بِوَجْهِهِ، وَلَا يُورد الحَدِيث سردا يمْنَع السَّامع من إِدْرَاك بعضه.(٤)

ــ كلمة "مجلس" على لسان كثير من علماء الحديث.

جاءت كلمة " مجلس " على لسان كثير من علماء الحديث، وفي هذه السطور أذكر جانباً منها :

ــ قال الحافظ أبي عمرو بن الصلاح: وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُحَدِّثِ الْعَارِفِ عَقْدُ مَجْلِسٍ لِإِمْلَاءِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ مِنْ أَعْلَى مَرَاتِبِ الرَّاوِينَ، وَالسَّمَاعُ فِيهِ مِنْ أَحْسَنِ وُجُوهِ التَّحَمُّلِ، وَأَقْوَاهَا، وَلْيَتَّخِذْ مُسْتَمْلِيًا يُبَلِّغُ عَنْهُ إِذَا كَثُرَ الْجَمْعُ، فَذَلِكَ دَأْبُ أَكَابِرِ الْمُحَدِّثِينَ الْمُتَصَدِّينَ لِمِثْلِ ذَلِكَ.(٥)

---

(١) منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (١/ ١٦٨).

(٢) الزَبْرُ بالفتح: الزَجرُ والمَنْع. يقال: زبره، يزبره بالضم زبرا، إذا انتهره. ينظر:الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٦٦٧).

(٣) [الحجرات: ٢].

(٤) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص: ٣٦).

(٥) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت عتر (ص: ٢٤١).

ــ وجاءت في قول أبي نعيم الملائي لأَبُي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الله بــنِ سليمان الحضرمي، المُلَقَّبُ بمُطَيَّنٍ: يَا مُطَيَّنُ! لَمْ لاَ تَحْضُر مَجْلِسَ العِلْمِ؟ قال: فَلَمَّا طَلَبْتُ الحَدِيْثَ مَاتَ أَبُو نُعَيْمٍ، وكَتَبْتُ عَنْ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ مائَةِ شَيْخٍ (١).

ــ ومنها قول أبي عليّ النَّيْسابُوريّ الحافظ: كنت أختلف إلى الوليّ بباب معمر، فقال لي بعض مشايخنا: ألا تحضر مجلس إبراهيم بن أبي طالب فترى شمائله ومَحَاسِنه؟ فأحضرني، فرأيت شيخاً لم ترَ عيناي مثله (٢).

ــ ترجم الخطيب بقوله:(ذِكْرُ عقد البخاري مجلس التحديث ببغداد وامتحان البغداديين له)، ثم قال: أَخْبَرَنِي الحسن بن محمد، قَالَ: أخبرنا محمد بن أبي بكر، قَالَ: حدثنا أبو نصر أحمد بن أبي حامد الباهلي، قَالَ: سمعت إسحاق بن أحمد بن خلف، قَالَ: سمعت أبا علي صالح بن محمد البغدادي، يقول: كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد وكنت أستملى له، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفا (٣).

ــ ويقول صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي: فِي سنة خمس وَسبعين حضرت مجْلِس سَماع الحَدِيث عِنْد جمَاعَة من الْأَعْيَان، مِنْهُم الحبر الإِمَام شيخ الْإِسْلَام شمس الدّين أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن إبراهيم بن عبد الْوَاحِد الْمَقْدِسِي ابْن أخي الْحَافِظ عبد الْغَنِيّ الْمَقْدِسِي (٤).

ــ ومنها قول السيوطي: وكان يحضر مجلس عاصم بن علي أكثر من مائة ألف إنسان (٥).

---

(١) سير أعلام النبلاء ط الحديث (١١/ ٢٨).

(٢) تاريخ الإسلام ت بشار (٦/ ٩٠٩).

(٣) تاريخ بغداد ت بشار (٢/ ٣٤٠).

(٤) الوافي بالوفيات (١/ ٢٣٣).

(٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢/ ٥٧٥).

ـ من المجالس في الحديث:

أقول: لعل من أبرز المظاهر التي تدل على عناية المحدثين بمجلس التحديث أنهم دونوا مؤلفاتهم باسم (مجلس كذا)، وهذا كثير عنهم، أذكر منه بعض ما وقفت عليه مطبوعاً فقط متوخياً الاختصار، من ذلك:

ـ جزء فيه مجلس من فوائد الليث بن سعد، المؤلف: أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي المصري (المتوفى: ١٧٥هـ).

ـ جزء فيه مجلسان من إملاء النسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ).

ـ مجلس إملاء في رؤية الله تعالى للدقاق، المؤلف: أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الوَاحِدِ بنِ مُحَمَّدٍ الأَصْبَهَانِيّ، الدَّقَّاق (المتوفى: ٥١٦هـ)، قدم لها وقرأها وعلق عليها: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

ـ جزء فيه مجلس من أمالي سراج السنة أبي نصر الغازي،المؤلف: أَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ بنُ عُمَرَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الأَصْبَهَانِيُّ، الغَازِي (المتوفى: ٥٣٢هـ)،المحقق: أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر [طبع ضمن مجموع فيه ستة أجزاء حديثية]،الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

ـ جزء فيه مجلس من حديث الإمام أبي الحسن علي بن إبراهيم بن داود بن العطار الشافعي،المؤلف: علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (المتوفى: ٧٢٤هـ).

المحقق: د. جمال عزون، الناشر: دار التوحيد [ضمن مجموع فيه أربعة أجزاء حديثية]، الطبعة: الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

ـ مجلس من أمالي ابن الأنباري، المؤلف: محمد بن القاسم ابن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ).

ـ جزء فيه مجلسان من أمالي أبي الحسين بن بشران، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي أبو الحسين البغدادي المعدل (المتوفى: ٤١٥هـ).

ـ مجلس من أمالي أبي نعيم الأصبهاني، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ).

ـ مجلس في التواضع،المؤلف: الحسن بن علي بن محمد، أبو محمد الجوهري (المتوفى: ٤٥٤هـ)،المحقق: الدكتور حسين آيت سعيد الناشر : دار البشائر الإسلامية [ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر(١٠٦)]، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧.

ـ مجلسان من أمالي نظام الملك، المؤلف: الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، أبو علي، الملقب بقوام الدين، نظام الملك (المتوفى: ٤٨٥هـ)، حققه وخرج أحاديثه: أبو إسحاق الحويني الأثري، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم، جدَّة.

ـ مجلس في حديث جابر،المؤلف: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، تحقيق وتعليق: أبي عبد الله مشعل بن باني الجبرين المطيري، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

ثانياً: السماع.

ــ السماع لغة:

السماع مصدر، يقال: سَمِعَه يَسمَعه سمعًا وسَماعةً وسَماعِيّةً [١]. ويقال: سمع لفلان أو إليه أو إلى حديثه سمعاً و سِمعًا وسماعا: أصغى إليه وأنصت إليه، وسمع له: أطاعه[٢]. قال اللحياني[٣]: وقال بعضهم: السَّمع مصدر والسَّمع اسم أيضا[٤].

إذا السماع عند العرب هو الإصغاء، والإنصات، والطاعة. وفرق بين السماع والاستماع: فالسماع: هو إدراك الصوت مطلقاً بقصد أو بغير قصد، أما الاستماع: هو إدراك الصوت بقصد سماعه وهو الإصغاء والمراعاة[٥].

ــ السماع عند المحدثين: ــ قال الحاكم بعد قوله تَعَالَى:{فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم}[٦]: فَقَرَنَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الرِّوَايَةَ بِالسَّمَاعِ مِنْ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ أَدَائِهِ إِلَى مَنْ وَرَاءه [٧].

ــ وقال النووي في آداب طالب الحديث: ... ثم ليفرغ جهده في

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/ ١٢٣٢)،لسان العرب (٨/ ١٦٢).

(٢) القاموس المحيط (ص: ١٢٥٦).

(٣) اللِّحْيَانِيُّ: هو: علي بن حازم أبو الحسن ، وقيل: على بن المبارك. لغويّ مذكور، أخذ عنه العلماء فإنه كان من أكابر أهل اللغة، وله نوادر. قيل: كان اللحياني أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي والفراء والأحمر، وله كتاب في النوادر شريف.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص: ١٣٧)، طبقات النحويين واللغويين (ص: ١٩٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/ ٢٥٥).

(٤) لسان العرب (٨/ ١٦٢).

(٥) آفات اللسان (ص: ١٠).

(٦) [التوبة: ١٢٢].

(٧) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص: ٤٤).

تحصيله بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسناداً وعلماً وشهرة ودياناً وغيره، فإذا فرغ من مهماتهم فليرحل على عادة الحفاظ المبرزين، ولا يحملنه الشره على التساهل في التحمل بشيء من شروطه (١).

ــ هذا وقد حرص الأئمة على سماعِ الحديث وإسماعِه وكتابته في أضيَق المواقف وأصعب الأحوالِ وأعسرِها؛ ومن لطيفِ ما يُذكَر هُنا ما ذكره السيوطي أن السلطانَ صلاح الدين الأيّوبي رحمه الله كان يواظب الصلاة في الجماعة، ويواظب سماع الحديث، حتى إنه سمع في بعض المصافات جزءًا وهو بين الصفين ويتبجح بذلك، وقال: هذا موقف لم يسمع فيه أحد حديثًا.(٢) أراد وهو في إحدى معاركِه.

والسماع عند المحدثين:

ــ هو: أن يتحمل الراوي الرواية من لفظ الشيخ إما إملاء من حفظه أو من كتابه، وهو أرفع مراتب التحمل..(٣).

ــ ويعرف السماع أيضاً: هو أن يسمع المتحمل من لفظ شيخه، سواء أَحَدَّثَهُ الشيخ من كتاب يقرؤه أم من محفوظاته، وسواء أَمْلَى عليه أم لم يُمْلِ عليه (٤).

ــ وبعبارة أخرى أقول: السماع هو أن يتلقى التلميذ الحديث بواسطة الشيخ، سواء كان الشيخ يقرأ الحديث من حفظه أو من كتاب، والطالب يسمع لفظ الشيخ.

---

(١) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٨١)

(٢) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (٢/ ٢١)

(٣) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٥٤)

(٤) علوم الحديث ومصطلحه ــ عرضٌ ودراسة (١/ ٨٨) ،المؤلف: د. صبحي إبراهيم الصالح(المتوفى: ١٤٠٧هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة : الخامسة عشر، ١٩٨٤ م.

مرتبة السماع، وأقسامه عند المحدثين:

السماع من لفظ الشيخ أعلى طرق الأخذ للحديث وتحمله عن الشيوخ عند معظم المحدثين وغيرهم ، ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر الناس ابتداء وأسمعهم ما جاء به، والتقرير على ما جرى بحضرته صلى الله عليه وسلم، أو السؤال عنه مرتبة ثانية، فالأولى أولى.

ــ ولعله من أبرز ما يطالعنا في مسألة السماع عند المحدثين كتاب: (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) للقاضي عياض بن موسى السبتي، أبي الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ). وفيه قال: والسماع من لفظ الشيخ ينقسم إلى إملاء، وتحديث من غير إملاء، وسواء كان من حفظه أو من كتابه، وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير.[١]

وعلي ضوء ما سبق يكون للسماع حالات أربع، كما يلي:

١ــ أن يحدث الشيخ من حفظه ويسمع الطالب.

٢ــ أن يحدث الشيخ من كتابه ويسمع الطالب.

٣ــ أن يملي الشيخ على الطالب من حفظه

٤ــ أن يملي الشيخ على الطالب من كتابه.

وقد حاول بعض العلماء الترجيح بين هذه الصور.

ــ فقال بعضهم: الإملاء من كتاب أعلى ما يلزم منه من تحرير الشيخ والطالب إذا الشيخ مشتغل بالتحديث والطالب بالكتابة عنه فهما لذلك أبعد عن الغفلة وأقرب إلى التحقيق وتبيين الألفاظ مع جريان العادة بالمقابلة بعده وإن حصل اشتراكه مع غيره من أنواع التحديث في أصل العلو. ــ وقال آخرون: وأما ما تقرر في أرجحية هذا القسم هو الأصل،

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص: ٦٩)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٦٦)

وإلا فقد يعرض للفائق ما يجعله مفوقا، كأن يكون المحدث لفظا غير ماهر إما مطلقا أو بالنسبة لبعض القراء، هذا أبو علي الحسن بن عمر الكروي أحد المسندين، لقنه الإمام التقي السبكي جميع الجزء الأول من حديث ابن السماك كلمة كلمة؛ لكونه كان ثقيل السمع جداً، قصدا لتحقق سماعه بذلك ؛ لأنه لو اقتصرعلى القراءة بالصوت المرتفع لم يزل يشك[١].

ـ مما يؤثر عن العلماء في سماع الحديث:

ـ قال سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ: سَمَاعُ الْحَدِيثِ عِزٌّ لِمَنْ أَرَادَ بِهِ الدُّنْيَا، وَرَشَادٌ لِمَنْ أَرَادَ بِهِ الْآخِرَةَ.[٢] ـ وقال القرطبي: الرزق في ألسنة المحدّثين السماع، يقال: رزق، يعنون به سماع الحديث، قال: وهو صحيح [٣].

ـ روى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي نَصْرِ بْنَ سَلَّامٍ الْفَقِيهَ قوله: « لَيْسَ شَيْءٌ أَثْقَلَ عَلَى أَهْلِ الْإِلْحَادِ، وَلَا أَبْغَضُ إِلَيْهِمْ مِنْ سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَرِوَايَتِهِ بِإِسْنَادِهِ ».[٤]

ـ وذكر الخطيب البغدادي أنه سمع على الحافظ إسماعيل الضرير بمكة "صحيح البخاري" في ثلاثة مجالس؛ اثنان منها في ليلتين، كان يبتدئ بالقراءة وقت المغرب، ويختم عند صلاة الفجر، والثالث من ضحوة النهار إلى طلوع الفجر [٥].

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١٥٧).

(٢) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص: ٦٢).

(٣) شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٠/ ٣٦٢).

(٤) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص: ٧٤).

(٥) تاريخ بغداد ت بشار (٧/ ٣١٧).

ثالثاً: الرواية.

ــ في اللغة: تَقول: رويت الحَدِيث أرويه رِوَايَة، بِالْفَتْح فِي الْمَاضِي وَالْكَسْر فِي الْمُسْتَقْبل، والرواية: روي من الماء، نقول: روي من الماء يعني: شرب منه، روي على وزن رضي، والمصدر ريًّا وريًّا، ونقول: روى وتروَّى وارتوى، كلها بمعنى واحد، والراوية بالتاء المربوطة التي جاءت للمبالغة هي الآنية المزادة التي يجمع فيها الماء، القِربة مثلًا، ونقول: روى الحديث يروي، المصدر رواية، وهناك بالنسبة للشرب كان رَيًّا وريًّا، هنا بالنسبة للرواية روى الحديث يرويه روايةً، ويوصَف الرجل يقال: راوية، أيضًا هذه جاءت للمبالغة، الراوية لفلان من الشعراء مثلًا، أو راوية فلان إلى آخره، وروى البعير الماء يعني حمله –حمل الماء– على ظهره. ثم أطلقت الرواية على كل دابة يستقى بالماء عليها من البعير وغيره، مثل الحمار والبغل والخيل ونحوها، ومن هنا نقول: روى الحديث يعني حمله، ونقله إلى غيره؛ فالرواية تعني أنه قد حمل الحديث، ثم نقله إلى غيره، لو لم ينقله إلى غيره لا يقال عنه: إنه رواه، ولذلك نرى الرواية قد مرت بطورين: طور التحمل، وهو الأخذ من الشيوخ أو عن الشيوخ أولًا، ثم طور الأداء وهو الأداء الحديث إلى غيره، يعني في المرحلة الأولى تحمله عن شيوخه وفي المرحلة الثانية أداه إلى تلاميذه [1].

نستخلص من كل ما سبق أن مادة الفعل " روى " تأتي بمعنى الحمل والنقل، وتأتي بمعنى الإسقاء والإرواء من الماء، وتأتي بمعنى الشرب من الماء، بقي لنا أن ننظر في مراد المحدثين للفظ الرواية.

---

(١) جمهرة اللغة(١/ ٢٣٥)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية(٦/٢٣٦٤)، مجمل اللغة لابن فارس (ص: ٤٠٤)، تاج العروس (٣٨/١٩٠).

ـ الرواية في الاصطلاح:

ـ قال المازري[١]: الرواية هي الإخبار عن عام لا ترافع فيه إلى الحكام، بخلاف الشهادة.[٢]

ـ الرواية: نقل الحديث وإسناده إلى مَنْ رواه أو إلى مَن عزي إليه، أو نسب إليه بصيغة من صيغ الأداء المعروفة عند المحدثين.[٣]

والرواية من أبرز عناية المحدثين بالسنة النبوية بشكل عام. يقول الشيخ محمد أبو شهبة: إنَّ أئمة الحديث كما عنوا به من ناحية جمعه في الكتب الجامعة لمُتُونه عنوا بالبحث عنه من نواح أخرى تتصل به من جهة سنده ومتنه مِمَّا يتوقف عليه قبوله أو رَدُّهُ، ولعمر الحق إنَّ البحث عنه من هذه النواحي بحث جليل القدر، جَمُّ الفائدة إذْ يتوقف عليه تمييز الطيب من الخبيث، والصحيح من العليل، وتطهير السُنَّة مِمَّا عسى أن يكون دخلها من التزيد والاختلاق، وبذلك تسلم الشريعة من الفساد، وتلك النواحي التي بحثوا فيها مثل كون الحديث صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً وأحوال كل وبيان أقسام الضعيف كالمنقطع والمعضل، والشاذ والمقلوب، والمنكر، والمضطرب، والموضوع، وما يتصل بذلك من البحث عن أحوال الرجال من الجرح والتعديل، وألفاظ كل، والرواية، وشروطها، والتحمُّل وكيفياته، والأداء وألفاظه، وبيان علل الحديث،

---

(١) أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد التميمي المازري الفقيه المالكي المحدث؛ أحد الأعلام المشار إليهم في حفظ الحديث والكلام عليه، وشرح صحيح مسلم شرحا جيدا سماه " كتاب المعلم بفوائد كتاب مسلم، وعليه بنى القاضي عياض كتاب الإكمال وهو تكملة لهذا الكتاب، وله كتاب إيضاح المحصول في برهان الأصول، وله في الأدب كتب متعددة، وكان فاضلا متقنا. وقيل: توفي في الثامن عشر من شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثين وخمسمائة يوم الاثنين ثاني الشهر المذكور بالمهدية، وعمره ثلاث وثمانون سنة. وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٥).

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٩٢).

(٣) الدفاع عن السنة – جامعة المدينة (ماجستير) (ص: ٢٨٠).

وغريبه، ومختلفة ، وناسخه ومنسوخه، وطبقات الـرُواة، وأوطـانهم، ووفِيَّاتِهِم، إلى غير ذلك مِمَّا تجده مبسوطا في كتـب علـوم الحـديث والرجال.(١)

وتكمن أهمية الرواية في أنها واحدة من طرق تحصيل العلم، وبالنسـبة للحديث خاصة فإن الرواية قامت بدور مهمة جدًّا جدًّا في صيانة السنة والحفاظ عليها، وتناقلها عبر الأجيال المتعاقبة من لدن قالها رسـول – صلى الله عليه وسلم– إلى أن أودعت بطون الكتب التي نعرفهـا مـن كتب السنة، مثل(صحيح البخاري) و(مسلم) وغيرهما من كتب السـنة العديدة المشهورة.

إذًا أهميتها بشكل عام هي طريق من طرق تحصيل العلم، وطريق هام جدًّا، وأيضًا هي بالنسبة للسنة بالذات قامت بدور خطير جدًّا في الحفاظ على السنة وفي صيانتها وفي حفظها، إلى أن وصلت إلينا نقيـة جليـة خالية من كل شبهة بفضل الله تعالى.(٢)

رابعاً: من فوائد مجلس السماع.

ولمجالس السماع فوائد كثيرة منها:(٣)

١ــ التدريب على الصبر والجلد، وفيها حفظ الأوقـات، وفيهـا تعـود طالب العلم على ترك فضول الكلام وفضول الطعام وفضـول النـوم وفضول النظر فضلا عن المعاصي والآثام.

٢ــ وفيها تدريب اللسان على كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليـه

(١) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين ط مكتبة السنة (ص: ٢٦).

(٢) الدفاع عن السنة – جامعة المدينة (ماجستير) (ص: ٢٨٣).

(٣) ينظر: مقترحات لتطوير مجالس سماع كتب السنة. للأستاذ الدكتور خالد منصور الدريس. من المسودة، نشر الشبكة العنكبوتية(الإنترنت) ١١/١/ ٢٠١٣م .

وسلم، وفيها تدريب على جرد المطولات وقراءة دواوين الإسلام في أوقات يسيرة.

٣ــ وفيها مقابلة النسخ، وفيها ضبط النطق، وفيها القيام بفرض كفاية الحِفاظ على السند. فنحن أمة الإسناد وبه نتميز فلا خير في أمة تقطع إسنادها بنبيها صلى الله عليه وسلم بعد أن كان موصولًا به ردحا من الزمن.

٤ــ وفيها ربط الخلف بالسلف فتعتاد الأذن سماع أسماء من حفظوا لنا الدين وأوصلوه لنا وتترحم عليهم.

٥ــ وفيها أجر المرابطة في سبيل الله لانتظارهم الصلاة بعد الصلاة، وغيرها من الفوائد والأجور المترتبة على تلك المجالس.

إن أُنس أهل المجلس، وسعادتهم بالاستماع لألفاظ الحبيب صلى الله عليه وسلم وتوجيهاته أنساهم همومهم فعانقت أرواحهم سماء الفأل، وانشرحت صدورهم، واكتست وجوههم نضرة بدعاء نبينا لهم، فحُق لمن ضاقت به الدنيا أن يفزع لمجالس الحديث ففيها طمأنينة النفس، وراحة الفؤاد، ولو لم يحضروا الكتب والمحابر يكفيهم شرفًا أن ينساب الوحي على مسامعهم فتلهج ألسنتهم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.

المطلب الثاني:

(أثر تعدد مجلس السماع في الرواية).

بعد التحليل الذي عرضته في المطلب السابق لـ (مجلس سماع الرواية عند المحدثين)، نود في هذا المطلب أن نلقي الضوء على تعدد هذه المجالس، وكيف يؤثر هذا التعدد في قبول الرواية، وذلك من خلال ضرب الأمثلة التطبيقية لبعض الأحاديث لبيان أثر تعدد مجلس السماع، ورؤية الأئمة النقاد عند اختلاف الروايات في هذه المسألة.

إذ إن تعدد مجلس سماع الرواية من القرائن الأكثر خصوصية إن صح التعبير، يُرجح به حديثٌ على آخر عند تعارض الروايات، أو قبول الطريقين للحديث عند تعدد مجلس السماع أيضاً، وهو أولى من ترك الرواية دائرة في باب التعارض. ومن خلال مطالعتي لهذه القرينة(تعدد مجلس السماع) عند كثير من المحدثين، والشراح، والباحثين المعاصرين، وجدت لها أثراً كبيراً في قبول الأحاديث أو الترجيح بينها، خاصةً تلك الأحاديث التي اختلف في وصلها وإرسالها، أو لاختلاف الألفاظ بين المتون بصفة عامة، أو قبول ما يَرُد به البعضُ طريق الحديث من أجل ما حدث به الشيخ تارة مفسراً وتارة مختصراً.

ولعله من خلال رؤيتهم لتعدد هذه المجالس، وترجيح أحد طرق الحديث على الآخر، أو الموازنة بين الروايات المختلفة، نلتمس عبارات وأقوالاً يظهر بها أثر هذه القرينة في الروايات المختلفة عند المحدثين، وذلك من خلال التطبيق العملي بالأمثلة على بعض الأحاديث فيما يلي:

أولاً: أثر تعدد مجلس السماع في قضية الوصل والإرسال.

قال ابن حجر في النكتة الرابعة عشرة: فيها تَعَقُبُ عن ابن الصلاح حيث حكى عن الخطيب مذاهب العلماء في تعارض الوصل والإرسال وأن المحدثين يرون أن الحكم للإرسال، وعن بعض العلماء أن الحكم

للأكثر، وعن بعضهم أن الحكم للأحفظ. انتهى كلام ابن الصلاح.

فتعقبه الحافظ ابن حجر بنقولٍ عن جماعة من العلماء، منهم ابن دقيق العيد، والعلائي: بأنه ليس لأئمة الحديث في هذا قانون مطرد، بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح، قال الحافظ: " وعلى هذا فيكون في كلام ابن الصلاح إطلاق في موضع التقييد ".(١)

ــ قلت: ولعل من المرجحات التي يعنيها ابن دقيق العيد، والعلائي وغيرهما من المحدثين في حالة تعارض الوصل والإرسال قضية تعدد مجلس السماع.

ويتضح أثر تعدد مجلس السماع للترجيح بين الروايات التي اختلف فيها وصلاً وإرسالاً فيما قاله الإمام أبو عيسى الترمذي بعد أن ذكر اختلاف الرواة في الوصل والإرسال لحديث" لا نكاح إلا بولي..." (٢) حيث قال:

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ١٠٠). بتصرف يسير.

(٢) تخريج الحديث: أقول: مداره على أبي إسحاق السبيعي، ورواه عنه كل من: إسرائيل بن يونس، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج.

أولاً: رواية إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي في آخرين عن جدة أبي إسحاق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه أبي موسى الأشعري عن الرسول صلى الله عليه وسلم مسنداً متصلا: ينظر تخريجه في مسند أحمد ط الرسالة(٣٢/٢٨٠)،(٣٢/٤٨٢)، سنن الدارمي كتاب النكاح: باب النَّهْيِ عَنِ النِّكَاحِ بِغَيْرِ وَلِيٍ(٣/١٣٩٦)، وسنن أبي داود كتاب النكاح: باب في الولي(٢/٢٢٩)، وسنن الترمذي ت بشار كتاب النكاح: بَاب مَا جَاءَ لاَ نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيٍّ(٢/٣٩٨)، ومسند البزار = البحر الزخار(٨/ ١٠٨)، وصحيح ابن حبان – محققا(٩/٣٩٤)، سنن الدارقطني كتاب النكاح(٤/٣١٠)،السنن الكبرى للبيهقي كتاب النكاح: باب لا نكاح إلا بولي(٧/١٧٣).

ثانياً: أما رواية الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة بن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، ينظر تخريجه في مصنف عبد الرزاق: كتاب النكاح: بَاب النِّكَاحِ بِغَيْرِ وَلِيٍّ(٦/١٩٦) حديث رقم(١٠٤٧٥).

ثالثاً: ورواية شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة بن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً أيضاً، ينظر تخريجه في سنن الترمذي، تحقيق بشار، كتاب النكاح : بَاب مَا جَاءَ لا نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيٍّ (٢/٣٩٩).

وإن من جملة مَنْ وصله[إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه]، ومن جملة مَنْ أرسله[شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة] ليس فيه أبو موسى رواية.

قال أبو عيسى الترمذي: ومَنْ رواه موصولا أصح؛ لأنهم سمعوه في أوقات مختلفة، وشعبة وسفيان وإن كانا أحفظ وأثبت من جميع مَنْ رواه عن أبي إسحاق لكنهما سمعاه في وقت واحد وفي مجلس واحد.(١)

---

(١) ومما يدلّ على أن شعبة والثوري سمعاه في مجلس واحد قول الترمذي: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ــ الطيالسي ــ قَالَ: أنبأنا شعبة، قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بُردة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا نكاحَ إلا بوليّ"؟. فقال: نعم". أهـ. ينظر: سنن الترمذي ت شاكر: أبواب النكاح: باب لا نكاح إلا بولي(٣/٤٠١)، والبدر المنير (٧/ ٥٤٤).

دراسة الإسناد: (١) محمود بن غيلان. (٢)أبو داود الطيالسي. (٣) شعبة. (٤) سفيان الثوري. (٥)أبو إسحاق. (٦) أبو بُردة.

(١) محمود بن غيلان العدوي مولاهم أبو أحمد المروزي الحافظ نزيل بغداد روى عن وكيع، وأبي داود الطيالسي، وغيرهما، وروى عنه وعنه الجماعة سوى أبي داود، قال النسائي ثقة وذكره بن حبان في الثقات وقال عبد الله بن محمود بن سيار عن محمود بن غيلان سمع من إسحاق بن راهويه حديثين وقال السراج رأيت إسحاق واقفا على رأس محمود بن غيلان وهو يحدثنا قال البخاري والنسائي وغيرهما مات في رمضان سنة تسع وثلاثين ومائتين وقال أبو رجاء محمد بن حمدويه المروزي خرج محمود بن غيلان إلى الحج سنة ست وأربعين ثم انصرف إلى مرو وتوفي لعشرين من ذي القعدة سنة تسع وأربعين ومائتين ، وقال مسلمة مروزي ثقة. تهذيب التهذيب (١٠/ ٦٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٢).

(٢) سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي البصري الحافظ فارسي الأصل، روى عن شعبة والثوري، وغيرهما، وروى عنه محمدود بن غيلان، ويونس بن حبيب ، وغيرهما ، ثقة، قال ابن حجر: ثقة حافظ غلط في أحاديث من التاسعة مات سنة أربع ومائتين خت م ٤. تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٠)

(٣)–هو:شعبة بن الحجاج بن الورد العتكى مولاهم،أبو بسطام الواسطى،ثم البصري،روى عن:أبان بن تغلب،وإبراهيم بن ميسرة، وسفيان الثوري – وهو من أقرانه، وغيرهم، روى عنه:الأعمش،وابن مهدى،وأبو داود الطيالسي، وغيرهم أحد أئمة الجرح والتعديل ،قال ابن حجر:ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول:هو أمير المؤمنين في الحديث،وهو أول من =

ــ بيان الشاهد من الحديث السابق:

مما سبق لا يخفى عليك أيها القارئ رجحان ما أُخِذَ من لفظ المحدث في مجالس متعددة ــ وهي رواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بــردة عن أبيه ــ على ما أُخِذَ عنه عرضاً في مجلس واحد، وهي رواية كل من شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة ليس فيه أبــو موسى رواية.

حيث إن أبا عيسى الترمذي رجح ما جاء موصولاً في الحديث السابق؛ لكون مَنْ رواه موصولاً ــ إسرائيل بن يونس ــ إنما أخذ الحديث فــي مجالس متعددة على مَنْ أخذه عرضاً في مجلسٍ واحدٍ، وإن كان ثقة مثل شعبة والثوري.

= فتش بالعراق عن الرجال،وذب عن السنة،وكان عابداً، مات سنة ستين ومائــة، أخــرج لــه الجماعة

التاريخ الكبير ٢٠٤/٤ تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٢/ ٤٨٢ التقريب ٢٠٨

(٤)–هو :سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ، أحد أئمة المسلمين روى عن:أبيه، وأبى إسحاق السبيعى وغيرهما روى عنه: جعفر بن برقان ،ويحيى بن سعيد القطــان، وابــن المبارك وغيرهم، متفق علي توثيقه،وقال ابن حجر :ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة،وكان ربمــا دلس ،مات سنة إحدى وستين ومئة ، أخرج له الجماعة

التاريخ الكبير ٤/ ٩٥ تهذيب التهذيب ٥٦/٢ التقريب ١٨٤

(٥) هو أبو إسحاق:عمرو بن عبد الله بن عبيد ، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، الهمداني أبــو إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة ثقة مكثر عابد من الثالثة اختلط بأخرة مات ســنة تسع وعشرين ومائة وقيل قبل ذلك، أخرج له أصحاب الكتب الســتة. تقريــب التهــذيب (ص: ٤٢٣)

(٦) أبو بردة ابن نيار بكسر النون بعدها تحتانية خفيفة البلوي حليف الأنصار صحابي اسمه هــانئ وقيل الحارث ابن عمرو وقيل مالك ابن هبيرة مات سنة إحدى وأربعين وقيل بعدها ع.

الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣١) تقريب التهذيب (ص: ٦٢١).

درجة الإسناد: صحيح لذاته.

ثانياً: أثر تعدد مجلس السماع في اختلاف الألفاظ بين المتون.

ذكر الحافظ ابن حجر عن أبي نصر ابن الصباغ[١] ما مفاده: أنه إذا اختُلِف في حديث بزيادة في المتن يلاحظ مجلس التحديث، فإن كان المجلس واحداً رُدَّتْ الزيادةَ، وإن كان المجلس متعدداً قُبلتْ لاحتمال رواية الحديث مرتين على الوجهين.[٢]

ــ ويمثل لهذا الاختلاف في متن الحديث من ناحية تعدد مجلس سماع الرواية بما حدَّث به شعبة بن الحجاج عن شيخه أبي بشر جَعْفَر بن أَبي وحشية في قصة المُحْرِم الذي وقع من على ناقته فأقعصته،[٣] فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يغسل بماء وسدر، وأن يكفن في ثوبين، ولا يمس طيباً، " خارجاً رأسه " يعني بادي رأسه، قال شعبة: ثم حدثني به ــ يعني جعفر بن أبي وحشية ــ بعد ذلك، فقال: "خارج رأسه ووجهه".

ــ ففي سماع المجلس الأول قال:(خارج رأسه فقط).

ــ وأما في سماع المجلس الثاني قال:(خارج رأسه ووجهه) يعني بزيادة عبارة (ووجهه). هذا من الأمثلة الدالة على الزيادة في المتن مع تعدد

---

(١) أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر، المعروف بابن الصباغ، الفقيه الشافعي؛ كان فقيه العراقين في وقته،ومن مصنفاته كتاب " الشامل " في الفقه، وهو من أجود كتب أصحابنا، وأصحها نقلاً وأثبتها أدلةً، وله كتاب " تذكرة العالم والطريق السالم " و" العدة " في أصول الفقه، وغيرها، توفي في جمادى الأولى سنة سبع وسبعين وأربعمائة ببغداد.
وفيات الأعيان (٣/ ٢١٧)، تاريخ الإسلام ت بشار (١٠/ ٤٠٩).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٩٣).

(٣) أي: مَاتَ مَكَانَهُ، وقيل: فأقعصته أي أجهزت عَلَيْهِ، يُقَال: ضربه فأقعصه، أي مَاتَ مَكَانَهُ، ويروى على الشَّك، أوقال: فأقصعته، ذكره البُخَارِيّ بِتَقْدِيم الصَّاد، وَيحْتَمل أَن يكون مَعْنَاهُ أَيْضا مِنْهُ أي قتلته. ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام (٢/ ٨٧)، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ١٩١).

المجلس.

قلت: والحديث أخرجه مسلم في صحيحه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ ابْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بِشْرٍ، يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَوَقَعَ مِنْ نَاقَتِهِ فَأَقْعَصَتْهُ: «فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَنْ يُكَفَّنَ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا يُمَسَّ طِيبًا، خَارِجٌ رَأْسُهُ» قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ حَدَّثَنِي بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: خَارِجٌ رَأْسُهُ وَوَجْهُهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّدًا.(١)

ثالثاً: أثر تعدد مجلس السماع فيما حَدَّثَ به الشيخ تارة مفسراً وتارة مختصراً.

هذا واضح في الخلاف الذي وقع بين العلماء في حديث " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا " ، وهذا الحديث له طريقان كلاهما عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، أخرجهما البخاري في صحيحه كما يلي:

الأول: طريق الليث عن نافع به:

قال البخاري: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلاَنِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيِّرُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ البَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ يَتَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا البَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ البَيْعُ».(٢)

---

(١) صحيح مسلم كتاب الحج: بَاب مَا يُفْعَلُ بِالْمُحْرِمِ إِذَا مَاتَ(٢/ ٨٦٧)، والحديث له طرق أخرى عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، صحيح البخاري كتاب الجنائز : باب كيف يكفن المحرم، وباب الحنوط للميت (٢/٥٧ــ ٧٦)، وغيرها.

(٢) صحيح البخاري كتاب البيوع: بَاب إِذَا خَيَّرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ البَيْعِ فَقَدْ وَجَبَ البَيْعُ(٣/ ٦٤).

الثاني: طريق مالك عن نافع به:

قال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «المُتَبَايِعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعَ الخِيَارِ».(١)

ــ ومعنى الحديث: أن خيار المجلس ثابت للبيع قبل التفرق دون استثناء لأي نوع من البيوع، وحديث ابن عمر من طريق الليث عن نافع بلفظ:(إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا)، أي فينقطع الخيار إذا تفرقا، وقوله في نص الحديث:" وكانا جميعا" تأكيد لذلك.

بيان الشاهد من الحديث:

ــ قال ابن حجر: وقد أقدم الداودي(٢) على رد هذا الحديث المتفق على صحته بما لا يقبل منه، فقال: قول الليث في هذا الحديث: " وكانا جميعا... إلخ " ليس بمحفوظ؛ لأن مقام الليث في نافع ليس كمقام مالك ونظرائه انتهى.

قال الحافظ تعقيباً عليه: وهو رَدٌّ لما اتفق الأئمة على ثبوته بغير مستند، وأيُّ لومٍ على مَنْ روى الحديث مفسرا لأحد محتملاته، حافظا من ذلك ما لم يحفظه غيره، مع وقوع تعدد المجلس، فهو محمول على أن شيخهم حدثهم به تارة مفسرا وتارة مختصرا.(٣)

---

(١) صحيح البخاري كتاب البيوع: باب البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا (٣/ ٦٤).

(٢) عَبْد الرَّحْمَن بْنُ مُحَمَّد بْن المظفر بْن مُحَمَّد بْن دَاوُد بْن أَحْمَد بْن مُعَاذ بْن سهل بْن الحكم بْن شيرزاد، أبو الْحَسَن الداودي البوشنجي، شيخ خُراسان، من أهل بوشنج بلدة بنواحي هراة، سمع صحيح البخاري من أبي محمد عبد الله بن أحمد حمويه السرخسي في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة. توفي سنة: سبع وستين وأبعمائة.

ينظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: ٣٣٥). تاريخ الإسلام، ت بشار(٢٤٩/١٠).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٣٣٣).

ــ وخلاصة ما سبق أن ابن حجر يرى صحة الحديث من الطريقين(طريق الليث عن نافع، وطريق مالك عن نافع كلاهما عن ابن عمر) قائلاً ومرجحاً: إن طريق الليث جاء تفسيراً لأحد محتملات الحديث، كما أن الليث حفظ من شيخه نافع ما فُسرتْ به الرواية، ولا مانع من ذلك حيث تعدد المجلس السماع.

فضلا عن صحة ثبوت الحديث من الطريقين، وذلك بتخريج البخاري له في الصحيح، ولذا قال ابن حجر أيضاً في معرض رَدِّه على الداودي الذي دفع قول الليث في الحديث حيث قال:(ليس بمحفوظ): وهو رد لما اتفق الأئمة على ثبوته بغير مستند.

رابعاً: الاختلاف في بعض ألفاظ الروايات لتعدد مجلس السماع.

ويمثل لهذه المسالة في اختلاف الروايات في لفظة(ليلة جُمْعَة ــ أو ليلة جَمْع) للحديث الذي أخرجه مسلم بروايته عن أبي بكر بن أبي شيبة، وبرواية أبي كريب مُحَمَّد بْن الْعَلَاءِ كلاهما عن عبد الله بن إدريس عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ.

تخريج الحديث:

(١) قال مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ – وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ – قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: قَالَتِ الْيَهُودُ لِعُمَرَ: لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ يَهُودَ، نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ، وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي، وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا}[1] نَعْلَمُ الْيَوْمَ الَّذِي أُنْزِلَتْ فِيهِ، لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: فَقَدْ عَلِمْتُ الْيَوْمَ الَّذِي أُنْزِلَتْ فِيهِ، وَالسَّاعَةَ، وَأَيْنَ رَسُولُ اللهِ

(١) [المائدة: ٣].

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ نَزَلَتْ، «نَزَلَتْ لَيْلَةَ جَمْعٍ، وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَرَفَاتٍ»(١)

(٢) أما رواية أبي كريب فقد أخرجها الطبري قال: حدثنا أبو كريب وابن وكيع قالا: حدثنا ابن إدريس قال، سمعت أبي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب قال، قال يهودي لعمر: لو علمنا معشر اليهود حين نزلت هذه الآية {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ، وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي، وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} لو نعلم ذلك اليوم، اتخذنا ذلك اليوم عيدًا! فقال عمر: قد علمت اليوم الذي نزلت فيه، والساعة، وأين رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نزلت: " نزلت ليلة الجمعة، ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفات". لفظ الحديث لأبي كريب، وحديث ابن وكيع نحوه.(٢)

قال النووي في شرحه لهذا الحديث: قَوْلُهُ ــ يعني عمر بن الخطاب ــ فِي قَوْلِهِ تعالى:{ اليوم أكملت لكم دينكم}، إنها نزلت (لَيْلَةَ جَمْعٍ) وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعرفات، هكذا هو فى النسخ، " الرواية ليلة جمع "، وفى نسخة ابن مَاهَانَ (لَيْلَةَ جُمُعَةٍ).

قال النووي: وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، فَمَنْ رَوَى " لَيْلَةَ جَمْعٍ "، فَهِيَ لَيْلَةُ الْمُزْدَلِفَةِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: وَنَحْنُ بِعَرَفَاتٍ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ؛ لِأَنَّ لَيْلَةَ جَمْعٍ هِيَ عَشِيَّةَ يَوْمِ عَرَفَاتٍ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ:" لَيْلَةَ جُمُعَةٍ " يَوْمَ جُمُعَةٍ، وَمُرَادُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّا قَدِ اتَّخَذْنَا ذلك اليوم عيداً من وَجْهَيْنِ فَإِنَّهُ يَوْمَ عَرَفَةَ.(٣)

---

(١) صحيح مسلم كِتَاب الْإِيمَان: بَاب معرفة الْإِيمَانِ، وَالْإِسْلَامِ، والقَدَرِ وَعَلَامَةِ السَّاعَةِ(٤/ ٢٣١٣).

(٢) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٩/ ٥٢٤).

(٣) شرح النووي على مسلم (١٨/ ــ ١٥٣١٥٢).

وتفرد مسلم بسنده هذا بذكر أبي بكر بن أبي شيبة، وأبي كريب مقترنين في صحيحه، ولا يمتنع أنْ يقع لمسلم اللفظ في نسخة ابن ماهان لأبي كريب؛ لأنَّ متن الحديث وقع عند ابن ماهان " ليلة جمعة " وهو لفظ أبي كريب، وليس " ليلة جمع "، كما وقع في روايات المشارقة...، فرواه عند المشارقة بلفظ أبي بكر بن أبي شيبة، وعند المغاربة بلفظ أبي كريب.

ـ الخلاصة: كلاهما صواب وهذا يدل على تعدد مجالس السماع، فمرة رواه بلفظ أبي بكر بن أبي شيبة، ومرة بلفظ أبي كريب، والله أعلم.[١]

(١) رواية صحيح مسلم من طريق ابن ماهان مقارنة برواية ابن سفيان(ص: ٢٢٥)(رسالة ماجستير) لمصدق أمين عطية الدوري،كلية التربية – جامعة تكريت – قسم علوم القرآن – تخصص الحديث النبوي الشريف،عام النشر: (١٤٣٢ هـ – ٢٠١٠م).

المطلب الثالث:

(مجلس السماع وزيادة الثقة).

تقديم:

لا شك أن إثبات الفروق بين الروايات المختلفة من الضـــرورات التي تكشف لنا الأوهام التي قد يقع فيها بعض الرواة، كما أنها ترشـــدنا إلى معرفة الصحيح منها من غيره. ولقد اعتنى المحـــدثون بزيـــادات الثقات اعتناءً بالغاً، فجمعوا الطرق للحديث الواحد، وفتشـــوا الأســـانيد والمتون؛ ليتمكنوا من الوقوف على تلك الزيادات؛ لما لها أيضاً من آثار مهمة في قبول الرواية أو عدم قبولها.

والثقة لغةً: يعني المؤتمن، وهو مصدر قولك: وثق به يثق، وأنا واثـــق به، وهو موثوق به، ورجل ثقة، وكذلك الاثنان والجميع، وقد يجمع على الثقات، وهو في التذكير والتأنيث سواء.(١)

وفي الاصطلاح: عرف الحاكم النيسابوري(٢) زيادة الثقة بقوله: معرفـــة زيادات ألفاظ فقهية في أحاديث ينفرد بالزيادة راوٍ واحد.(٣)

---

(١) لسان العرب(١٠/ ٣٧١).

(٢) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي يعرف بابن البيع من أهل نيسابور، كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة. مات بنيسابور في سنة خمس وأربع مائة،في صفر.
تاريخ بغداد ت بشار (٥٠٩/٣) وفيات الأعيان (٢٨٠/٤).

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم(ص: ١٣٠).

ـ وقال ابن رجب[١]معرفاً بها: أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد، ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة، لم يذكرها بقية الرواة .[٢]

أما عن قبول هذه الزيادات من الرواة الثقات، ومن خلال قراءتي لها في كتب أصول الحديث والعلل وغيرها، وجدت اختلافات بين المحدثين النقاد في الحكم عَلَى هذه الزيادة من الثقات من حيث القبول أو الرد؛ لأن زيادة الثِّقَة عندهم لا تقبل مطلقاً، ولا ترد مطلقاً، بل منها ما هو مقبول، ومنها ما هو مردود، تبعاً للقرائن المحيطة بِهذه الزيادة، والقرائن هي التي تجعل الحكم مختلفاً من حَدِيثٍ لآخر، فمن القرائن مَا يدل عَلَى أن الزيادة تَكُون أحياناً مدرجة في الحدِيث، أو أَنَّهَا من قَوْل أحد رُوَاة الإسناد، أو من حَدِيث آخر، ويقبل المحدثون حال الرَّاوِي الثِّقَة الَّذِي زاد في الحَدِيْث زيادة بَعْدَ تأكدهم من سلامته من جَمِيْع الملابسات الدالة عَلَى احتمال الخطأ والوهم أو النسيان، ويؤكد هَذَا المَعْنَى الحَاكِم النيسابوري قائلاً: الحجة فِيهِ عندنا الحفظ والفهم والمَعْرِفَة لا غَيْر.[٣]

وربما قبل المُحَدِّثُوْنَ الزيادة الواقعة في بَعْض المتون أو الأسانيد لقرائن تخص ذَلِكَ ومرجحاتٍ خَاصَّة، وَهِيَ كثيرة لا حصر لها.

قال ابن حجر: ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها

(١) هو الإمام الحافظ المحدث الفقيه الواعظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي: وُلد في بغداد في ربيع الأول سنة ست وسبعمائة٢ وسمع من أبي الفتح الميدومي وعدة وأكثر الاشتغال حتى مهر وصنف "شرح الترمذي" و"شرح علل الترمذي" و"شرح قطعة من البخاري"٣ و"طبقات الحنابلة"٤ وغيرها، مات في رجب سنة خمس وتسعين وسبعمائة. ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٤٣)،معجم المؤلفين (٥/ ١١٨).

(٢) شرح علل الترمذي(٢/ ٦٣٥).

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم(ص: ١١٣).

بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده.(١)

وقال الزيلعي(٢) عند ذكر زيادة الثِّقات: وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها، ومَنْ حَكَمَ في ذلك حكما عاما فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم يخصها (٣).

أقول: ومما سبق من أقوال العلماء عن زيادة الثقة، وحتى لا يطول بنا السبيل عن موضوع دراستنا نُعَرِّجُ على أقوالهم أيضاً في حكم قبول هذه زيادة الثقة أو عدم قبولها، وذلك من خلال اتحاد مجلس سماع الرواية أو اختلافه، وهو غايتنا في هذا المبحث.

أولاً: قال بدر الدين الزركشي(٤): والمحققون من أئمة الحديث خصوصا المتقدمين: كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وهذه

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر(٢/ ٧١٢).

(٢) عبد الله بن يُوسُف بن مُحَمَّد الزَّيْلَعِيّ الْحَنَفِيّ جمال الدّين أَبُو مُحَمَّد اشْتغل كثيرا وَسمع من أَصْحَاب النجيب وَأخذ عَن الْفَخر الزَّيْلَعِيّ شَارِح الْكَنْز وَعَن القَاضِي عَلَاء الدّين ابْن التركماني وَغير وَاحِد ولازم مطالعة كتب الحَدِيث إِلَى أَن خرج الْهِدَايَة وَأَحَادِيث الْكَشَّاف واستوعب ذَلِك استيعابا بَالغا وَمَات بِالْقَاهِرَةِ فِي الْمحرم سنة اثْنَتَيْن وستين وسبعمائة. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/ ٩٥)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢/ ٢٣٦)

(٣) نصب الراية(١/ ٣٣٦).

(٤) مُحَمَّد بن بهادر بن عبد الله الْعَالم الْعَلامَة المُصَنّف الْمُحَرر بدر الدَّين أَبُو عبد الله الْمصْرِيّ الزَّرْكَشِيّ مولده سنة خمس وَأَرْبَعين ،توفّي في رَجَب سنة أربع وَتِسْعين وَسَبْعمائة وَدفن بالقرافة الصُّغْرَى. طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٣/ ١٦٧)، وما بعدها.

الطبقة ومن بعدهم، كالبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرازيين، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وأمثالهم، والدارقطني، كل هؤلاء مقتضى تصرفهم في الزيادة قبولاً وردا الترجيح بالنسبة إلى ما يَقْوَى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب في نظر أهل الحديث.

ثم قال: ومنهم من قبل زيادة الثقة مطلقا، سواء اتحد المجلس أو تعدد، كثر الساكتون أو تساووا، ومن هؤلاء: الحاكم، وابن حبان، فقد أخرجا في كتابيهما اللذين التزما فيهما الصحة كثيراً من الأحاديث المتضمنة للزيادة التي تفرد بها راوٍ واحد، وخالف فيها العدد، والأحفظ، وقد اختار الخطيب هذا المذهب، وحكاه عن جمهور الفقهاء والمحدثين. (١).

ثانياً: قال ابن قدامة المقدسي(٢) في روضة الناظر: " انفراد الثقة في الحديث بزيادة مقبول، سواء كانت لفظاً أو معنى؛ لأنه لو انفرد بحديث لقبل، فكذلك إذا انفرد بزيادة، وغير ممتنع أن ينفرد بحفظ الزيادة، إذ إن المحتمل أن يكون النبي – صلى الله عليه وسلم – ذكر ذلك في مجلسين، وذَكرَ الزيادةَ في أحدهما، ولم يحضرها الناقص،

(١) البحر المحيط في أصول الفقه (٦/ ٢٤٢) وما بعده.

(٢) عبد اللَّه بن أَحمد بن محمد بنِ قدامة أَبُو محمَّد المقدسي الدمشقي، مولده بجماعيل، سمع بدمشق، وقدم بغداد للتفقه، وسمع بها من ابْنُ البطي وأبي بَكْر بْن النقور وعلي بْن تاج القراء، وسعد اللَّه بْن الدجاجي، ومسلم ابن ثابت الوكيل، وحصل طرفا صالحًا من الفقه والأصول. توفي يَوْم عيد الفطر سنة عشرين وستمائة(٦٢٠ هـ). تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (١٥/ ٢١٢)، تاريخ الإسلام ت بشار (٦٠١/١٣).

ويحتمل أن راوي الناقص دخل أثناء المجلس، أو عرض له في أثنائه ما يزعجه، أو ما يدهشه عن الإصغاء، أو ما يوجب له القيام قَبْلِ التمام، أو سمع الكل ونسي الزيادة، والراوي للتمام عَدْلٌ جازمٌ بالرواية، فلا نكذبه مع إمكان تصديقه، فإن عُلِم أن السماع كان في مجلس واحد فقال أبو الخطاب[1]: يقدم قول الأكثرين وذوي الضبط، فإن تساووا في الحفظ والضبط قُدِّم قولُ المثبت، وقال القاضي[2] إذا تساووا فعلى روايتين"[3].

ثالثاً: تناول الآمدي[4] مسألة زيادة الثقة من زاوية اتحاد مجلس السماع أو اختلافه أيضاً فقال: " إذا روى جماعة من الثقات حديثاً، وانفرد واحد منهم بزيادة في الحديث لا تخالف المزيد عليه، كما لو روى جماعة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت، وانفرد واحد منهم بزيادة فقال: دخل البيت وصلى، فلا يخلو إما أن يكون مجلس الرواية مختلفاً، بأن يكون المنفرد بالزيادة روايته عن مجلس غير مجلس الباقين، أو أن

---

(١) هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلْوَذاني، أبو الخطاب، البغدادي، الحنبلي، ولد سنة (٤٣٢ هـ)، أحد أئمة المذهب وأعيانه، كان فقيهًا، أصوليًّا، كثير التحقيق والتدقيق، من كتبه: "التمهيد" في أصول الفقه، و"الخلاف الكبير"، و"الخلاف الصغير" في الفقه، مات سنة (٥١٠ هـ). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١١٦)، المقصد الأرشد (٣/ ٢٠).

(٢) هو محمد بن الحسين بن محمد، أبو يعلى الفراء الحنبلي، كان عالم زمانه وفريد عصره، إمامًا في الأصول والفروع. ولد سنة ٣٨٠هـ. وتوفي سنة ٤٥٠هـ. من مؤلفاته في الأصول "العدة" ". ينظر: طبقات الحنابلة(٢/ ١٩٣-٢٣٠).

(٣) روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ٣٥٨ـ٣٦٠).

(٤) العَلاَّمَةُ المُصَنِّفُ، فَارِسُ الكَلاَمِ، سَيْفُ الدِّيْنِ، عَلِيُّ بن أبي علي بن محمد بن سالم التَّغْلِبِيُّ، الآمِدِيُّ، الحَنْبَلِيُّ، ثُمَّ الشَّافِعِيُّ، وُلِدَ سَنَةَ نَيِّفٍ وَخَمْسِيْنَ، مَاتَ فِي رَابِعِ صَفَرٍ، سَنَةَ إِحْدَى وَثَلاَثِيْنَ وَسِتِّ مائَةٍ(٦٣١ هـ)، وَلَهُ ثَمَانُوْنَ سَنَةً.

ينظر: سير أعلام النبلاء ط الحديث (٢٦٣/١٦).

مجلس الرواية متحد، أو يجهل الأمران.

قال: فإن كان المجلس مختلفاً فلا نعرف خلافاً في قبول الزيادة؛ لاحتمال أن يكون النبي – صلى الله عليه وسلم – قد فعل الزيادة في أحد المجلسين دون الآخر، والراوي عَدْلٌ ثقة، ولم يوجد ما يقدح في روايته، فكانت روايته مقبولة، ولهذا فإنه لو روى حديثاً لم يَنقلْه غيره مع عدم حضوره لم يقدح ذلك في روايته، وكذلك لو شهد اثنان على شخص بألفي درهم لزيد في مجلس، وشهدت بينة أخرى عليه في مجلس آخر بألف، لا يكون ذلك قادحاً في الألف الزائدة، مع أن باب الشهادة أضيق من باب الرواية كما قررنا.

ثم قال: أما إن اتحد المجلس، فإن كان مَنْ لم يرو الزيادة قد انتهوا إلى عد العادة غفلة مثلهم عن سماع تلك الزيادة وفهمها، فلا يخفى أن تطرق الغلط والسهو إلى الواحد فيما نقله من الزيادة يكون أولى من تطرق ذلك إلى العدد المفروض، فيجب ردها، وإن لم ينتهوا إلى هذا الحد، فقد اتفق جماعة الفقهاء والمتكلمين على وجوب قبول الزيادة، خلافاً لجماعة من المحدثين، ولأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، ودليل ذلك أن الراوي عدل ثقة، وقد جزم بالرواية وعدم نقل الغير لها، فلاحتمال أن يكون من لم ينقل الزيادة قد دخل في أثناء المجلس وسمع بعض الحديث، أو خرج في أثناء المجلس لطارئ أوجب له الخروج قبل سماع الزيادة، وبتقدير أن يكون حاضراً من أول المجلس إلى آخره، فلاحتمال أن يكون قد طرأ ما شغله عن سماع الزيادة وفهمها، من سهو، أو ألم، أو جوع، أو عطش مفرط، أو فكرة في أمر مهم، أو اشتغال بحديث مع غيره والتفات إليه، أو أنه نسيها بعد ما سمعها، ومع تطرق هذه الاحتمالات، وجَزْمُ العَدْلِ بالرواية، لا يكون عدم نقل غيره للزيادة قادحاً

في روايته "[1].

مما سبق يتضح لنا أن اختلاف مجلس سماع الرواية له دور بارز في قبول الزيادة من الثقة عند الأئمة، كما هو واضح من الاستنتاجات التي أدلوا بها في هذه المسألة من خلال النصوص السابقة.

ولكي تأخذ هذه المسألة حقها في المعالجة لنعرج على بيانها ودراستها من خلال الأحاديث المختلفة، وماذا قال النقاد فيها، وكما قيل: بالمثال يتضح المقال كما سيأتي في المسألة التالية:

أثر تعدد مجلس السماع في قبول زيادة الثقة.

اختلاف مجلس سماع الرواية له أثر كبير في قبول الزيادة من الراوي الثقة؛ نظراً لما تعتريه وجوه التحمل لهذه الزيادة من هذا الثقة، أو ممن خالفه ولم يأت بهذه الزيادة من الرواة.

قال الحافظ ابن حجر: إن الواحد الثِّقَة إذا كَانَ في مجلس جَمَاعَة، ثُمَّ ذكر عن ذَلك المجلس شيئاً لا يمكن غفلتهم عَنْهُ، ولَمْ يذكره غيره، إن ذَلكَ لا يَقْدَح في صدقه. [2]

إلاّ إذا كثر ذَلكَ مِنْهُ، فإنه مجال بحث ونظر عِنْدَ المُحَدِّثِيْنَ، فمن أكثر من ذَلكَ، فَهُوَ مكثر من المخالفة، وكثرة المخالفة منافية للضبط، إذ إن الضَّبْط يعرف بموافقة الرَّاوِي للثقات الضابطين .[3]

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/١٠٨ ــ ١٠٩).

(٢) فتح الباري لابن حجر(١/ ١٨)، قلت: احتج ابن حجر لرأيه في هذه الناحية بأن علقمة بن وقاص الليثي ذكر أن عمر ــ رضي الله عنه ــ خطب به على المنبر ــ يعني حديث ــ « إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، ... »، ثم قال الحافظ: لم يصح من جهة أحدٍ عن عمر غير علقمة.

(٣) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت عتر (ص: ١٠٦)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ٨٧).

ونوضح هذه المسألة بشكل أعمق، حيث ذكر بدر الدين الزركشي[١] ما مفاده أن الثقة الذي روى زيادة ولم يأت بها غيره؛ نظراً لسماعه هذه الزيادة في مجلس، أو مجلسين يكون من أسباب ذلك عدة طرق، حيث قال الزركشي: لتوجيه إمكان انفراد الراوي بالزيادة طرق.

أحدها: أن يعرض للراوي الناقص التشاغل عن سماع الزيادة، مثل بلوغه خبرا مزعجا، أو عرض له ألم، أو حاجة الإنسان، كما روى البخاري بسنده عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: إِنِّي عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ: «اقْبَلُوا البُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ»، قَالُوا: بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا، فَدَخَلَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ، فَقَالَ: «اقْبَلُوا البُشْرَى يَا أَهْلَ اليَمَنِ، إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ»، قَالُوا: قَبِلْنَا، جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ، وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ مَا كَانَ، قَالَ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ»، ثُمَّ أَتَانِي رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ أَدْرِكْ نَاقَتَكَ فَقَدْ ذَهَبَتْ، فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُهَا، فَإِذَا السَّرَابُ يَنْقَطِعُ دُونَهَا، وَأَيْمُ اللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنَّهَا قَدْ ذَهَبَتْ وَلَمْ أَقُمْ.[٢]

الثاني: أن راوي الناقص دخل في أثناء الحديث، وقد فاته بعضه، فرواه مَنْ سمعه دونه، كما روى مسلم بسنده عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: كَانَتْ عَلَيْنَا رِعَايَةُ الْإِبِلِ، فَجَاءَتْ نَوْبَتِي فَرَوَّحْتُهَا بِعَشِيٍّ، فَأَدْرَكْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمًا يُحَدِّثُ النَّاسَ، فَأَدْرَكْتُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ، إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» قَالَ فَقُلْتُ: مَا أَجْوَدَ هَذِهِ، فَإِذَا قَائِلٌ

(١) راجع البحر المحيط في أصول الفقه (٦/ ٢٤٣)، وما بعدها.

(٢) صحيح البخاري: كتاب التوحيد، بَاب {وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ}(٩/ ١٢٤)

بَيْنَ يَدَيَّ يَقُولُ: الَّتِي قَبْلَهَا أَجْوَدُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا عُمَرُ قَالَ: إِنِّي قَدْ رَأَيْتُكَ جِئْتَ آنِفًا، قَالَ: " مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُبْلِغُ – أَوْ فَيُسْبِغُ – الْوَضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةُ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ ".(١)

الثالث: أن يكون الحديث وقع في مجلسين، وفي أحدهما زيادة، ولم يحضرها أحد الراويين.

وهذا النوع سبق بيانه بالأمثلة في المطلب الثاني.

الرابع: أن يكون في مجلس واحد، وقد كرره النبي صلى الله عليه وسلم، فذكره أولا بالزيادة، وسمعه الواحد، ثم يذكره بلا زيادة اقتصاراً على ما ذكره قبل، مثل ما أخرجه البخاري من طريق سَعِيد بْن المُسَيِّب، وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قال: وذكر حديث الذي يمنيه الله تعالى في الجنة، فينتهي ، حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ الأَمَانِيُّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ " قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" قَالَ اللَّهُ: لَكَ ذَلِكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ"، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَمْ أَحْفَظْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا قَوْلَهُ:«لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ:«ذَلِكَ لَكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ».(٢)

وفي رواية لأحمد: ثم قال أحدهما لصاحبه: حدث بما سمعت، وأحدث بما سمعت، وفي رواية لأبي سعيد كرواية أبي هريرة فلعله وافقه أو تذكره.(٣)

---

(١)صحيح مسلم: كِتَاب الطَّهَارَة: بَاب الذِّكْرِ الْمُسْتَحَبِّ عَقِبَ الْوُضُوءِ (١/ ٢٠٩).

(٢)صحيح البخاري: كِتَاب الأَذَانِ: بَاب فَضْلِ السُّجُودِ (١/ ١٦١)، ومواضع أخرى، وأخرجه مسلم في الإيمان باب معرفة طريق الرؤية (١/ ١٦٦)، ومواضع أخرى.

(٣) مسند أحمد ط الرسالة (١٨/ ٢٠٧ــ ٢٣٨).

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين. وبعد:

بعد هذه الرحلة البحثية الممتعة، فقد طوفت بالعديد من مصادر السنة النبوية، وغيرها من المراجع التي استلزمتها هذه الدراسة أود أن أكتب بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال معايشتي لفكرة هذا البحث المتواضع، وذلك في نقاط :

أولاً: تعدد مجلس سماع الرواية من القرائن الأكثر خصوصية، يُرجح به حديثٌ على آخر عند تعارض الروايات، أو قبول الطريقين للحديث عند تعدد مجلس السماع أيضاً، وهو أولى من ترك الرواية دائرة في باب التعارض.

ثانياً: مجالس سماع الرواية فيها ربط الخلف بالسلف، فتعتاد الأذن سماع أسماء من حفظوا لنا الدين وأوصلوه لنا وتترحم عليهم، وفيها أجر المرابطة في سبيل الله لانتظارهم الصلاة بعد الصلاة، وغيرها من الفوائد والأجور المترتبة على تلك المجالس.

ثالثاً: دقة المحدثين في تقعيد القواعد التي استطاعوا بها الجمع أو الترجيح بين الأحاديث المختلفة، ومن أبرز هذه القواعد وتلك القرائن تعدد مجالس السماع.

والله أعلم.

(فهرس المصادر والمراجع)

- **القرآن الكريم.**
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة:الأولى،سنة النشر: ١٤١٥هـ – ١٩٩٤ م.
- آفات اللسان في ضوء الكتاب والسُّنَّة، المؤلف: د. سعيد بن على بن وهف القحطاني، الناشر: مطبعة سفير، الرياض، توزيع: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان،الرياض،الطبعة: التاسعة،١٤٣١ هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام، المؤلف: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق– لبنان.
- الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد

عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ .

ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ – ١٩٧٠م.

ـ الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها /عالم الكتب– بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

ـ البحر المحيط في أصول الفقه، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

ـ التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري،أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

ـ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، المؤلف:أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت ،الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

ـ التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المؤلف: محمد بن عبد الغني بن أبي

بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي(المتوفى: ٦٢٩هـ)المحقق كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة:الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

ـ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر،الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ .

ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)المحقق:مراقبة/ محمد عبد المعيد ضان الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

ـ الدفاع عن السنة، كود المادة: GUHD5303، المرحلة: ماجستير، المؤلف: مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية.

ـ السنن الكبرى،المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

ـ السيرة النبوية على ضوء القرآن والسنة، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الثامنة – ١٤٢٧ هـ.

ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

ـ القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي ، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

ـ المدخل إلى كتاب الإكليل، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة – الاسكندرية.

ـ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

ـ المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٣.

ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

ـ النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

ـ الوافي بالوفيات، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

ـ تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

ـ تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

ـ تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

ـ تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٤.

ـ تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م .

ـ تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.

ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

ـ جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

ـ جمل من أنساب الأشراف، المؤلف: أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي،

الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م، عدد الأجزاء: ١٣.

ـ جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت،الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، المؤلف : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى : ٩١١هـ)، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر : دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م.

ـ دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م.

ـ رواية صحيح مسلم من طريق ابن ماهان مقارنة برواية ابن سفيان(ص: ٢٢٥)(رسالة ماجستير) لمصدق أمين عطية الدوري،كلية التربية – جامعة تكريت – قسم علوم القرآن – تخصص الحديث النبوي الشريف،عام النشر: (١٤٣٢ هـ – ٢٠١٠م).

ـ روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ) الناشر: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

ـ سلم الوصول إلى طبقات الفحول، المؤلف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط،

إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا.

ـ سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

ـ سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)تحقيق وتعليق:، أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

ـ سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

ـ سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث– القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

ـ شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة

المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
ـ شرف أصحاب الحديث، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمد سعيد خطي أوغلي، الناشر: دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.
ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣.
ـ صفي الرحمن المباركفوري (المتوفى: ١٤٢٧هـ)، الناشر: دار الهلال – بيروت (نفس طبعة وترقيم دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع)، الطبعة: الأولى.
ـ طبقات الحفاظ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.
ـ طبقات الشافعية، المؤلف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
ـ طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠)، المؤلف: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، الناشر: دار المعارف.
ـ علوم الحديث ومصطلحه – عرضٌ ودراسة، المؤلف: د. صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة: الخامسة عشر، ١٩٨٤ م.

ـ غريب الحديث، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.

ـ فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

ـ لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ .

ـ مجالس التذكير من حديث البشير النذير، المؤلف: عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي (المتوفى: ١٣٥٩هـ)، الناشر: مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

ـ مجمل اللغة لابن فارس، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

ـ مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا،

الطبعة:الخامسة ١٩٩٩م.

ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

ـ مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ) المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧) وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨) الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

ـ مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

ـ مشارق الأنوار على صحاح الآثار،المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ) دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

ـ مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على

ابراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

ـ معجم المؤلفين،المؤلف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ) الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

ـ معرفة الصحابة،المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني(المتوفى: ٤٣٠هـ)،تحقيق: عادل بن يوسف العزازي،الناشر:دار الوطن للنشر، الرياض،الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

ـ معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت،سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

ـ معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

ـ مقترحات لتطوير مجالس سماع كتب السنة. للأستاذ الدكتور خالد منصور الدريس. من المسودة، نشر الشبكة العنكبوتية(الإنترنت) ١١/١/ ٢٠١٣م .

ـ منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، المؤلف: حمزة محمد قاسم، راجعه: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، عني بتصحيحه ونشره: بشير

محمد عيون الناشر: مكتبة دار البيان، دمشق – الجمهورية العربية السورية، مكتبة المؤيد، الطائف – المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.

ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن،الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

ـ نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ) قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت.

(فهرس محتويات البحث)

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة :	١٩٣
. الدراسات السابقة :	١٩٥
. خطة البحث	١٩٥
. منهج الدراسة .	١٩٥
المطلب الأول : (مفهوم مصطلحات البحث)	١٩٧
أولاً : المجلس .	١٩٧
ثانياً : السماع .	٢٠٥
ثالثاً : الرواية .	٢٠٩
رابعاً : من فوائد مجلس السماع .	٢١١
المطلب الثاني : (أثر تعدد مجلس السماع في الرواية) .	٢١٣
أولاً : أثر تعدد مجلس السماع في قضية الوصل والإرسال .	٢١٣
ثانياً : أثر تعدد مجلس السماع في اختلاف الألفاظ بين المتون .	٢١٧
ثالثاً : أثر تعدد مجلس السماع فيما حَدَّثَ به الشيخ تارة مفسراً وتارة مختصراً .	٢١٨
رابعاً : الاختلاف في بعض ألفاظ الروايات لتعدد مجلس السماع .	٢٢٠
المطلب الثالث :(مجلس السماع وزيادة الثقة) . أثر تعدد مجلس السماع في قبول زيادة الثقة .	٢٢٣
الخاتمة :	٢٣٢
(فهرس المصادر والمراجع)	٢٣٣
(فهرس محتويات البحث)	٢٤٦